أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (1990–2009)

سمير حنا بهنام

مدرس مساعد / قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

مستخلص البحث

تهتم التجارة الخارجية بإجراء الصفقات عبر الحدود الوطنية بالتبادل التجاري مع العالم الخارجي، لتحقيق مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، أما سبب قيام التجارة الخارجية فيعود إلى التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، لعدم تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي نتيجة التوزيع اللامتكافيء لعوامل الإنتاج، لذلك لابد أن تتخصص في إنتاج عدد من السلع بأقل التكاليف وبأعلى كفاءة، فاختلاف تكاليف الإنتاج وظروفه والأذواق والميول وغيرها كانت من العوامل الأساسية لقيام التجارة الخارجية، إذ تشغل أهمية في اقتصادات معظم تلك الدول كونها محرك للنمو الاقتصادي، فالصادرات المصنعة تعد المحرك الأساس لتعجيل ذلك النمو، كما يؤثر استيراد السلع الرأسمالية بشكل مباشر في نمو القطاعات السلعية وبخاصة قطاعي الصناعة والزراعة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، البنية السلعية للصادرات، البنية السلعية للاستيرادات، الناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة

تعد التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة الصفقات التجارية الجارية عبر الحدود الوطنية، فضلا عن التبادل التجاري مع العالم الخارجي، لتحقيق مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، أما سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، ولعدم تمكن الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج، لذلك لابد أن تتخصص في إنتاج عدد من السلع بأقل التكاليف وبأعلى كفاءة، فاختلاف تكاليف الإنتاج وظروفه والأذواق والميول وغيرها تعد من

العوامل التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية، تحتل التجارة الخارجية أهمية بارزة في اقتصادات معظم دول العالم كونها محرك للنمو الاقتصادي، فمن خلالها يتم تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتقنيات الحديثة وغيرها، كما أنها تساهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية وتنويع قاعدة الإنتاج، فالصادرات المصنعة تعجل من النمو الاقتصادي واستيراد السلع الرأسمالية الصناعية والزراعية يساهم في نمو القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي خصوصا الصناعة والزراعة، ففي عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وظهور التكتلات الاقتصادية اتسعت الحركة التجارية بين الدول، كما أظهرت معظم الدراسات وجود تأثير واضح للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتعجيل النمو الاقتصادي ولاسيما تجارة السلع الصناعية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة.

تتجسد أهمية البحث بأن التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات تعد محركاً للنمو الاقتصادي، وتتلخص مشكلة البحث بعدم التنوع السلعي في اقتصادات الدول النامية، في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد، مما يتطلب الحاجة للمزيد من الاستيرادات من السلع الصناعية للنهوض بالاقتصاد الوطني والتوجه نحو الصادرات المصنعة، إذ يهدف البحث التعرف على اثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي باستخدام الأسلوب الكمي لمعرفة ذلك التأثير، يستند البحث إلى فرضية فحواها أن التجارة الخارجية ذات تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة بناءا على معطيات النظرية الاقتصادية، ومن اجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي والوصفي لمعرفة اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الرسمية وهي تقارير ونشرات الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين وإحصاءات التجارة الدولية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ومواقع الانترنيت للتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وقد تم استخدام سلسلة زمنية للمدة (1990- 2009) لتوضيح أثر التجارة الدولية في النمو الاقتصادي، كما تم اختيار مجموعة من الدول النامية وهي (مصر، تونس، تركيا، الجزائر، الأردن، سوريا، المغرب).

الإطار النظري للتجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والدراسات السابقة

تعد التجارة الخارجية ذات أهمية في اقتصادات معظم دول العالم إذ أن أية دولة مهما تطورت لا تستطيع أن تكون بمعزل عن العالم الخارجي، وبما أن معظم الدول النامية تمتاز بتفاوت المزايا الطبيعية والمكتسبة فيما بينها وتتخصص في إنتاج نوع واحد أو أنواع محددة من السلع وتصدر الفائض منها الذي يعد المحفز الأساس للنمو الاقتصادي، والذي قد يعيد عملية التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويساعد على استيراد وسائل إنتاج ذات التقنية المتطورة لتساهم في نمو وتطور تلك القطاعات، كما أن اعتماد تلك الدول على تصدير سلع أولية كالنفط الخام يؤثر تأثيراً سلبياً في النشاط الاقتصادي لعدم استقرار أسعاره في الأسواق العالمية مؤدياً إلى تقلبات إيرادات الصادرات، هذا ما حصل في العراق نهاية عام 2008 إذ انخفض سعر برميل النفط إلى أدنى مستوياته مما أدى إلى انخفاض إيرادات صادراته واثر تأثيراً مباشراً في موازنة الدولة ولذلك نجد أن معظم الدول النامية تمتاز بهذه الخاصية.

تأتي أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين، أولهما عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة لإنتاج هذه السلع داخلياً، وثانيهما يتمثل باختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين الدول المختلفة، فقد تستطيع دولة ما أن تنتج سلعة معينة داخلياً ولكن تكاليف إنتاجها تعد مرتفعة موازنة مع تكاليف إنتاج السلعة نفسها في دولة أخرى، لذلك فمن الأفضل أن تتخصص بإنتاج السلع التي تنتجها بكلفة اقل من غيرها من الدول لمبادلتها بسلع ذات تكاليف إنتاج مرتفعة، عليه لا يوجد اليوم ما يسمى باقتصاد مغلق هذا ما يعبر عنه نظرياً، أما كيفية قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما، فهذا يعتمد على درجة الانكشاف الاقتصادي*[1].

(*) تأخذ المعادلة الصيغة الآتية :

درجة الانكشاف الاقتصادي = قيمة الصادرات + قيمة الاستيرادات / الناتج المحلي إلا جمالي

$$N = \frac{E + M}{}$$

1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

يعتقد معظم الاقتصاديين بأن دراسة نظرية التجارة الخارجية يرجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[2]، إذ ظهرت أفكار (ادم سمث A.Smith) بكتابه الموسوم (ثروة الأمم The Wealth of Nations) عام 1776 إذ أخذ نظرية التكلفة المطلقة التي فحواها: يمكن أن تقوم التجارة بين دولتين إذا قامت إحداهما بإنتاج سلعة بتكلفة إنتاج مطلقة اقل من الدولة الأخرى، مما يؤدى إلى زيادة التبادل الدولي وتحقيق الربح التجاري لكلا الدولتين بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزات مطلقة، وفقاً لذلك يكون الأساس لقيام التجارة الخارجية هو الاختلاف في الميزة المطلقة، وهي أساس قيام التجارة الخارجية[3]، كما ركز على التخصص وتقسيم العمل بقوله : إن اختلاف التكاليف المطلقة يعد أساس قيام التبادل التجاري الدولي، وتقوم معظم الدول بالتبادل فيما بينها لأنها متفاوتة من حيث ظروف الإنتاج، عليه يجب أن تتخصص لكي تستفيد من مزايا تقسيم العمل الدولي في ظل المنافسة التامة، وبما أن هذه النظرية لم تستطيع الإجابة عن العديد من التساؤلات، فقد تمكن (ريكاردو D.Ricardo) الإجابة عنها من خلال نظريته التي بين فيها أن قيام التبادل التجاري سببه اختلاف التكاليف النسبية وليست المطلقة، عليه تعد نظريته الأساس للنظرية الكلاسيكية، ويعتمد في تحليله على أن التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق

GDP

وتمثل N درجة الانكشاف الاقتصادي

E قيمة الصادرات

M قيمة الاستيرادات

GDP الناتج المحلي إلا جمالي.

تكون هذه المعادلة بشكل نسبة مئوية، فكلما زادت هذه النسبة تزداد درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي والعكس صحيح. !!

المطلق، إلا أن نظريته عجزت في تحديد معدل الطلب المتبادل، كما تفترض هذه النظرية سيادة المنافسة التامة وقانون ثبات الغلة مع الحجم[4]، أما الاقتصادي (جون ستيوارت ميل J. Stuart Mill) فقد أكد على نظرية الميزة النسبية عوضاً عن نظرية التكاليف النسبية، إذ يرى أن التكاليف النسبية ما هي إلا تثبيت لكمية الإنتاج لإظهار الفروق في نفقات الإنتاج، وهذا ما يحدد معدل التبادل الداخلي وهو لا ينطبق على معدل التبادل الدولي وان اختلاف الكفاءة النسبية لإنتاجية العمل هو أساس تفسير قيام التجارة الخارجية وليس الاختلاف في التكاليف النسبية[5]، عليه فان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أكد على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي فضلاًعن كونها أداة للنهوض بالكفاية الإنتاجية وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد فهي بمثابة ماكنة للنمو[6]، عليه يظهر اثر تراكم رأس المال نتيجة للتخصص الكفء للموارد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي والادخار والاستثمار نتيجة اتساع حجم السوق والاستفادة من تزايد الغلة ووفورات الحجم.

ومن النظريات الحديثة نظرية (هكشر– أولين Heckscher-Ohlin) المسماة نظرية نسب عوامل الإنتاج، إذ أوضحت أن سبب اختلاف التكاليف النسبية يعود إلى عاملين هما، وفرة وندرة عوامل الإنتاج، وحجم وتوسع الإنتاج، إذ ترى أن نسب عوامل الإنتاج تختلف من دولة لأخرى، وان التجارة الخارجية تقوم على أساس الميزة النسبية لتوفر تلك العوامل،إذ تصدر سلع كثيفة العنصر المتوافر لديها وتستورد سلع كثيفة العنصر النادر، وكذلك سوء توزيع السكان إذ غالباً ما يكون هذا التوزيع غير متناسب مع مساحة الأرض وخصوبتها ومواردها الطبيعية، وتكون أجور العمال منخفضة في الدول ذات كثافة في الأيدي العاملة وبالعكس[7]، لوجود أوجه القصور لهذه النظرية كونها توصلت إلى تساوي أسعار عوامل الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري والواقع إن هناك اختلاف في تكاليف الإنتاج، فضلاً عن غياب المنافسة التامة، وتباين الوفرة في التقنيات، هذه الأمور وغيرها أدت إلى فشل هذه النظرية، وهذا الفشل أدى إلى ظهور بدائل منها نظرية دورة حياة المنتج (لريموند فارنون[8] Raymond Farnon)، وفقا لهذه النظرية يمر المنتج بثلاث مراحل وهي: 1– مرحلة البدء بإنتاج منتج جديد، 2– مرحلة النضج التي تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، ويبدأ الإنتاج على نطاق واسع بما في ذلك التصدير للدول الأخرى أي أنها تسمح بانتقال

عوامل الإنتاج دوليا، 3- مرحلة الوصول إلى المنتج المعياري، وتعود المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب إنتاج المنتج من خلال اتفاقيات التراخيص والمشروعات المشتركة، بناء على ذلك فهي تأخذ بنظر الاعتبار وفورات الحجم وحركة الاستثمار الدولي واستمرارية نظرية المزايا النسبية. ومنذ سبعينات القرن الماضي بدأت تتكون معالم نظرية التجارة الخارجية الحديثة على يد كل من (بول كروكمان ودكست ونورمان ولانكستر وهلبمان P. Krokman) and Dquist and Norman and Lancaster Hellbman) وآخرون، فقد يرى (كروكمان P. Krokman) في نقده لنظرية (هكشر- أولين Heckscher - Ohlin) أن الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج ما بين الدول يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام والمنتجات الزراعية، إلا انه لا يمكنه القيام بذلك في حالة السلع المصنعة، وما بين أصناف سلع مختلفة من السلعة نفسها، حتى في ظل تفاوت هبات عناصر الإنتاج[9]. ومن الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة هي سيادة المنافسة التامة في حين أن الواقع يدلل على سيادة المنافسة الاحتكارية فضلاً عن أن النظرية الحديثة تعتمد على عنصر إنتاجي واحد هو العمل وتزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن التحسن في كفاءة الإنتاج وسيادة المنافسة الاحتكارية وليس التامة أي تمايز السلع وعدم تجانسها وحرية دخول سوق إنتاج السلع المتميزة والخروج منها[10]، وعليه تستفيد الدول التي تقوم بالتجارة عن طريق ارتفاع الأجر الحقيقي وإنتاج السلع ومن وفورات الحجم وخفض التكاليف وزيادة القدرة على التصدير.

مما سبق تبين أن نظريات التجارة الخارجية تركز على جانبين أساسيين هما، التخصص واتساع حجم السوق، فقيام التجارة يودي إلى اتساع حجم السوق مما يزيد من التخصص ومن ثم يكون تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة فيزداد النمو الاقتصادي وتزداد رفاهية المجتمع [11].

2- علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

يعد (جون ستيوارت ميل J. Stuart Mill) من الاقتصاديين الكلاسيك الذين عبروا عن الآثار الحركية للتجارة الخارجية معتمدا على أراء كل من (سمث و ريكاردو Smith and

Ricardo)، أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فتؤكد أن قيام التجارة الخارجية سببه اختلاف عرض عوامل الإنتاج نتيجة لاختلاف أسعارها النسبية من دولة لأخرى، مما يجعلها تتخصص بإنتاج سلع كثيفة العنصر الوفير والاستثمار فيها ومن ثم العمل على تصديرها، فالتجارة تؤدي إلى تعظيم الإنتاج المحلي والدولي وتستفيد من منافعها كل الدول ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي يؤدي إلى تزايد الدخل[12]، أما (كند لبيركر Kindlberger) يعد التجارة الخارجية وسيلة تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق بالاعتماد على قطاع التصدير، وإن مصطلح ماكنة النمو الذي استخدم من قبل الاقتصادي(السير دينيس روبرنسون Sir Dennis Robernson) يوضح إسهام التجارة الخارجية في توسيع الاقتصاد الدولي من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى[13]، فقد نمت خلال هذه الفترة بنحو ضعف معدل نمو الإنتاج العالمي وازداد حجمها الحقيقي بما يقارب عشرة أضعاف ما كانت عليه في بداية الفترة، وقد أكد (كوزنتس S.Kuzents) بأنها بمثابة القائد للنمو الاقتصادي[14]، كما ناقش كل من (نيركسه وبريبش وميردال Nurkse and prebisch and Myrdal) بأنها محفز للنمو الاقتصادي[15]، وأكدت العديد من الدراسات التجريبية على فرضية مفادها أن هناك تأثير ايجابي للصادرات في النمو الاقتصادي، أهمها دراسات كل من (ميزلس ومايكلي وكروكر وبالاسا وتايلر ورام وكرافس وكندلبيركر وهابرلر وسيركيون ونيركسه Mizelles and Mchaeli and Crocker and Balassa and Tyler and Ram and Kravis and Kindlberger and Haberlr and Syrquin and Nurkse) وغيرهم[16]، إذ استنتجوا العلاقة الايجابية بين التجارة و النمو الاقتصادي، إذ تعمل كمساعد للنمو من خلال ما تحصل عليه الدول النامية من عوائد تمول التنمية الاقتصادية، وأن التوسع في التجارة يوفر للاستثمار فرص تخفيض التكاليف وحفز الإنتاج، وتحقيق المنافع من التجارة بما توفره من سلع وسيطة تعد ضرورية للتنمية والتقدم التقني وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وجذب الاستثمارات، فضلا عن أن الصادرات تعد قائدا للنمو والتطور في الدول النامية[17].

كما أكدت نظرية (كينز Keynes) وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وتوصلت إلى نتيجة فحواها أن الطلب على الصادرات يؤدي إلى النمو، فكلما زاد الطلب من السلع المنتجة للتصدير كلما زاد النمو، وان الدول تتخصص بإنتاج وتصدير السلع ذات الطلب العالمي المرتفع[18]، ويعرض (كندلبيركر Kindlberger) آلية عمل أنموذج التجارة محرك للنمو الاقتصادي بتحقيق النمو في قطاع الصادرات على حساب باقي القطاعات الأخرى، فنمو الصادرات يؤدى إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، كما ويمكن هذا الأنموذج الدول النامية من مبادلة المواد الأولية بالسلع الرأسمالية والاستثمارية التي لها القدرة على تحقيق ذلك وهذا ما يسمح لها باستيراد التقنية الحديثة والمهارات العالية من الدول المتقدمة[19]، وبهذا السياق بين(ماركس كوردن Marx Cordon) الآثار الايجابية لتوسيع قطاع التصدير انطلاقاً من جانب العرض، إذ يرى أن إتباع سياسة تنموية تعتمد على الصادرات من شانها أن تخلق أثار ايجابية عديدة من أهمها، قيام التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، ارتفاع الدخل يؤدي إلى التراكم الرأسمالي نتيجة توجيه جزء من هذه الزيادة نحو الاستثمار، وتؤدي التجارة إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، إذا كانت الواردات تتكون أساسا من السلع الاستثمارية مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك ومن ثم ارتفاع معدل النمو[20]، وسيحدث تحول في توزيع الدخل نحو العناصر التي تستخدم بكثافة اكبر في قطاع التصدير، فإذا كان الميل للادخار في القطاع المذكور آو في عناصر الإنتاج المستخدمة فيه أعلى من مثيله في القطاعات الأخرى، سيرتفع معدل الادخار الكلي والتراكم الرأسمالي، ويؤدي توسع الصادرات إلى التأثير على معدل نمو الصادرات حيث يزداد ارتفاعا مما يخلق عملية تراكمية.

مما سبق نستنتج بان أنموذج التجارة محرك للنمو الاقتصادي يجعلها عاملا أساسيا في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي[21]، واستخدمت الباحثة ثريا صديق الأنموذج القياسي لتقدير اثر الصادرات في النمو الاقتصادي باستخدام دالة الإنتاج التي تفسر العلاقة الفعلية بين الناتج وعنصري العمل ورأس المال[22].

3- البنية السلعية ومسوغاته النظرية

إن البنيـة في التجـارة الخارجيـة تركـز علـى تحليـل التوزيـع النسـبي للصـادرات والاستيرادات بوصفها إحدى المعايير المهمة في بيان مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وتمثل بنية الصادرات والاستيرادات إحدى المحاور الرئيسة في مثل هذه الدراسات كونها إحدى المؤشرات الفعالة في معرفة درجة النمو الاقتصادي، إلا أن التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات لايقل أهمية عن دراسة هياكلها، فهو يعكس درجة الارتباط والاعتماد على اقتصادات الدول الأخرى[23]، تشير البنية السلعية وتطورها إلى القدرة على تنويع الصادرات والاستيرادات السلعية وزيادة حجمها، وتحدد مدى تطور البنية الاقتصادية، فكلما تنوع الطلب الخارجي من السلع المحلية دل ذلك على تطور البنية الإنتاجية وزيادة الفرص في زيادة معدلات النمو بالاستفادة من وفورات الحجم المتاحة في السوق، فالصادرات السلعية تعد مصدرا لتكوين الإنتاج وتنويعه واستغلال طاقاته الكامنة[24]، تمثل البنية السلعية التوزيع النسبي للمتغير قيد الدراسة أي نسبة مكونات ذلك المتغير إلى حجمه الكلي، وعليه فان البنية السلعية للتجارة الخارجية تعني التوزيع النسبي للصادرات أو الاستيرادات الكلية، أي بمعنى الأهمية النسبية التي تحتلها كل سلعة مصدرة أو مستوردة في التجارة الخارجية الكلية[25]، وبما أن بنية التجارة للدول النامية تتميز بعدم التنوع النسبي في نمط الإنتاج السلعي وبالتنوع الشديد في الطلب مما يؤدي إلى التنوع والنمو المتزايد في مكونات بنية التجارة.

وعليه فان التغيير البنيوي للاقتصاد القومي قد يرافقه عملية النمو والتنمية الاقتصادية ومن ثم فان هذا التغيير يؤدي إلى تغيير في التركيب السلعي للتجارة الخارجية (الصادرات أو الاستيرادات)، كما أن مؤشرات تلك التجارة تعكس طبيعة بنية الهيكلية الاقتصاد الوطني وتعبر عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية وعن موقعه في التعاون التجاري مع دول العالم[26].

4- علاقة البنية السلعية للصادرات بالنمو الاقتصادي

تشير العديد من الدراسات إلى أن صادرات الدول النامية تعاني من تباطؤ الطلب عليها في الأسواق العالمية، وان نسب تبادلها التجاري مع الدول المتقدمة في تدهور مستمر وتتعرض عوائد الصادرات لتقلبات مستمرة ويعود ذلك إلى أن نسبة من صادراتها تتكون من مواد أولية، عليه فان مساهمتها في النمو الاقتصادي تكون متواضعة[27]، وفي ضوء ذلك فان التركيب السلعي للصادرات يتسم بهيمنة المواد الأولية وتركزها في عدد محدود من هذه المواد، مما جعلها يطلق عليها دول مصدرة للمواد الأولية على الرغم من وجود بعض منها يصدر سلع شبه مصنعة أو مصنعة، ويشير بيلا بلاسا إلى إن السياسات الموجهة للصادرات تكون أكثر فائدة من السياسات الموجهة لتعويض الاستيرادات في تحقيق النمو الاقتصادي[28]، هذا ما أكدته دراسة (كروكر Crocker) عام 1980 حول اثر السياسات التجارية التي تختارها الدول النامية في معدلات نموها، فقد أشارت إلى أن الموارد يمكن أن تنحرف عن التخصيص الأمثل بدرجة كبيرة من خلال حماية الصناعات المحلية باعتماد سياسة تعويض الاستيرادات، في حين أن الدول التي اتجهت إلى سياسة تشجيع الصادرات حققت معدلات نمو أفضل[29]، كما إن عملية تنويع الصادرات تؤدي إلى نمو اقتصادي أفضل، فضلاً عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وفقا لبنية نماذج النمو لكل من (جنري وسيركيون وبريبش وسنجر H. Chenery and Syrquin and prebisch and Singer) فان تنويع صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى صادرات مصنعة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي[30]، يرى (نيركسه Nurkse) أنه من مصلحة الدول النامية أن تقوم خلال مراحلها الأولى للتنمية باستيراد السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة بدل محاولة إحلالها بهدف تسريع النمو والتطور الاقتصادي فيها وتخفيض التكاليف[31]، ولكي تكون التجارة الخارجية محركاً للنمو لابد من توفر بيئة اقتصادية مناسبة، ونظام تجاري عالمي لتحسين التبادل التجاري الدولي[32]، فدراسة البنية السلعية لصادرات الدول النامية توضح سمات وخصائص مشتركة في مجال التجارة الخارجية، إذ تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع ولاسيما الأولية مما يجعلها في وضع غير متكافئ في سوق التبادل الخارجي نتيجة تعرض السلع المصدرة الأولية إلى تقلبات في الإيرادات المستحصلة منها مؤدية إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بعكس الدول التي تنتج السلع المصنعة التي تحقق تحسن في

معدلات تبادلها التجاري، نتيجة ارتفاع أسعار الاستيرادات أكثر من ارتفاع أسعار الصادرات[33].

5- علاقة البنية السلعية للاستيرادات بالنمو الاقتصادي

على الدول النامية في مراحلها الأولى للتنمية أن لا تشجع على تطبيق سياسات التصنيع من اجل التصدير وإنما تتوجه نحو إحلال الاستيرادات لإنشاء الصناعات الموجهة لسد حاجة الطلب المحلي من جانب وإنشاء الصناعات التصديرية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي ومستلزمات الإنتاج المستورد من جانب أخر، لذلك يكون نمو الصناعات القائمة في هذه الدول معتمداًعلى الاستيرادات من السلع المختلفة خاصة الرأسمالية والوسيطة[34]، وبما أن هذه الدول تحتاج إلى السلع الرأسمالية لتطوير صناعتها المحلية لذا فسياسة إحلال الاستيرادات توجهها نحو استيراد مثل تلك السلع لأنها تساهم في النمو والتطور الاقتصادي، وهذه السياسة ستلزم معظم هذه الدول استيراد السلع الرأسمالية للإسراع بالعملية التصنيعية داخل كل دولة منها.

يقصد بسياسة تعويض الاستيرادات القيام بإنتاج ما كان يستورد سابقاً أو ما كان سيستورد لو لم ينتج داخل الدولة، أما سياسة إحلال الاستيرادات تتضمن إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقاً، يتم ذلك من خلال إيجاد حواجز كمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة، إذ تعد الصناعات الاستهلاكية الأولى في تطبيق هذه السياسة بسبب عدم تعقيد التقنيات المستخدمة في إنتاجها لتوفير الطلب المحلي عليها،على أمل أن يتم إحلال الصناعات الخاصة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقاً[35]، وعلى الرغم من ذلك يوجد أوجه القصور في هذه السياسة منها، استفادة الشركات الأجنبية نتيجة دخولها كشريك مع المستثمر المحلي أو الصناعيين من قوانين الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، تحويل الجزء الأكبر من الأرباح لصالحهم، فضلاً عن أن غالبية الصناعات لم تستطيع الاستمرار بدون دعم الحكومة لواردات السلع الوسيطة والرأسمالية وهذا ما أدى إلى تدهور موازين المدفوعات. كما حرصت معظم الدول النامية ومنها العربية على انتهاج التصنيع

بوصفه أفضل الطرائق لتعظيم معدلات النمو وإعادة توزيع الدخل ولتحقيق هدف التصنيع تبنت نوعين من السياسات هما سياسة إحلال الاستيرادات وسياسة تشجيع الصادرات.

وعند التطرق إلى علاقة الاستيرادات السلعية بالنمو الاقتصادي، لابد من التمييز بين أنواع السلع الرأسمالية وبخاصة المكائن والمعدات الإنتاجية التي تؤثر ضمن التركيب السلعي للاستيرادات ومساهمتها في النمو الاقتصادي، إذ أن هناك السلع الرأسمالية تؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي وبخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، بينما السلع الاستهلاكية والغذائية والكمالية تؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي لأنها لا تساهم في عملية التصنيع[36]، يوجد عدة نماذج اهتمت بدور الاستيرادات في النمو الاقتصادي منها أنموذج (جنري– ستراوت H.Chenery– Stroat) الذي عدّ الاستيرادات من الموارد الاقتصادية التي تشكل قيداً على النمو الاقتصادي[37]، ومن اجل الإسراع في تحقيق النمو والتطور في الدول النامية فان ذلك يتطلب زيادة الاستيرادات من المكائن والمعدات والسلع الوسيطة، كما يشير أنموذج (موساك Musak) إلى دور الاستيرادات باعتبارها المحدد الأساس لمعدل النمو الاقتصادي[38]، الذي يؤكد بأن التغيرات في هيكل الإنتاج الصناعي في معظم الدول النامية يرتبط بالهيكل السلعي للاستيرادات لان الهيكل يتأثر بعملية التنمية الاقتصادية، أما أنموذج (ميزلس Mizelles) فقد أكد بان النشاط الاستيرادي له تأثير فعال في معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[39].

مما سبق ذكره نستنتج أن الاستيرادات من السلع الرأسمالية تحفز النمو الاقتصادي وتزيد من القدرات الصناعية للدول النامية التي تتوجه نحو التصدير وكذلك السلع الوسيطة التي تدخل في الصناعة وعلى هذه الدول أن تزيد استيراداتها من هذه السلع وتخفض استيراداتها من السلع الاستهلاكية وبخاصة الكمالية التي تعرقل النمو، وعند ملاحظة تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول النامية نجد تزايد الاستيرادات من السلع الرأسمالية المصنعة وارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الاستيرادات لأنها ضرورية للنمو الاقتصادي فيها.

أما الدراسات الاقتصادية السابقة التي تناولت التجارة الخارجية وأثرها في النمو الاقتصادي فمنها، دراسة الاقتصادي (وول Wall) عام 1968 لعينة متكونة من 12 دولة

نامية للمدة (1955- 1962)، فقد أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين الاستيرادات التجميعية والتفصيلية والناتج المحلي الإجمالي باستخدام أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير[40]، وكذلك دراسة حسين عجلان حسن عام 1981 بعنوان تقدير وتحليل العلاقة بين الاستيرادات السلعية التفصيلية و الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1964- 1978) من خلال اختبار العلاقة بين الاستيرادات الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد[41]، ودراسة د. طه يونس حمادي عام 1985 عن تأثير الاستيرادات من السلع الوسيطة على نمو قطاع الصناعة التحويلية في العراق وتطوره للمدة (1959 – 1980) مستخدماً أنموذج الانحدار الخطي المتعدد[42]، ودراسة رشاد مهدي هاشم في عام 1991عن اثر الصادرات الصناعية في النمو الاقتصادي في تركيا للمدة (1968–1988) مستخدماً أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير[43]، ودراسة سعد محمود الكواز عام 1995 عن تحليل هيكل الاستيرادات وأثره في نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للمدة (1958–1990) مستخدماً أنموذجي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير[44]، ودراسة أثيل عبد الجبار الجومرد ومثنى عبدالرزاق الدباغ في عام 1995 عن أثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي في الأقطار النامية مع الإشارة إلى تركيا للمدة (1963- 1994) باستخدام طريقة الانحدار ذو المرحلتين (Two Stages Regression)[45]، ودراسة عبد الحميد سليمان ظاهر في عام 1996 عن اثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي في عينة من الأقطار النامية (خمسة عشر قطرا) للمدة (1952- 1990) مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير[46]، ودراسة سوعيد محمد علي فركاجي عام 1999 عن اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للجزائر للمدة (1970–1994) مستخدماً أسلوبي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التقدير[47]، ودراسة (مراد دوكانلار M. Dcannelar) في عام 1999 عن تحليل هيكل التجارة الخارجية التركية و تأثيرات برنامج التصحيح الهيكلي للمدة (1975–1994) مستخدماً أسلوب الانحدار الخطي البسيط في التقدير[48]، ودراسة عبد الله السكران عن العلاقة بين الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (1970–1999) عام

2002 مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية والانحدار الخطي البسيط في التقدير[49]، ودراسة وصاف سعيدي عن تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر عام 2002 مستخدمة أسلوب التحليل الوصفي للبيانات، ودراسة عابد العبد لي عن تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية للمدة (1960– 2001) في عام 2005 مستخدماً أسلوب السلاسل الزمنية فضلاً عن استخدامه أنموذجي الخطي والوغاريتمي للتقدير، ودراسة ثريا حسن صديق عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان عام 2005 مستخدمة أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير، فضلاً عن استخدامها أنموذجي الخطي واللوغارتمي في التقدير، ودراسة هاشم محمد سعيد الزيباري عن تحليل الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980–2004) مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية ودالة الإنتاج في التقدير فضلاً عن استخدامه أنموذجي التقدير الخطي واللوغارتمي، ودراسة إبراهيم ميرزا عن الصادرات النفطية وغير النفطية والنمو الاقتصادي في الكويت للمدة (1970–2004) في عام 2007 مستخدماً أسلوب السلاسل الزمنية فضلاً عن استخدامه أنموذجي الانحدار الخطي واللوغارتمي المزدوج في التقدير واختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، ودراسة (هايكو هيسي Heiko Hesse) عن تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي للمدة (1961–2000) في عام 2007 مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية والانحدار الخطي البسيط في التقدير،ودراسة احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي عن واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1995–2005) في عام 2008 مستخدماً أسلوبي السلاسل الزمنية والتحليل الوصفي، هذا فضلاً عن الدراسات الاقتصادية التي قام بها صندوق النقد والبنك الدوليين ودراسات منظمة التجارة الدولية.

تقدير أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990 – 2009

سيتم التركيز على توصيف الأنموذج وتحديد المتغيرات المعتمدة والمتغيرات المستقلة وتحليل نتائج التقدير للنماذج القياسية التي توضح أثر التجارة الدولية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة (1990 – 2009) وكالآتي:

أولاً: توصيف الأنموذج

يستخدم القياس الاقتصادي بوصفه وسيلة للتأكد من صحة فرضيات النظرية الاقتصادية، ولإثبات فرضية البحث التي نصت على أن التجارة الخارجية ذات تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة، وسيتم التعرف على تأثير الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لهذه الدول، ومن اجل اختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً، وإجمالي القوى العاملة وإجمالي الصادرات وإجمالي رأس المال الثابت بوصفها متغيرات مستقلة في دالة الإنتاج باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$GDP = Bo + B1\,L + B2\,K + B3\,E + Ui$$

إذ أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

L = إجمالي القوى العاملة

K = رأس المال الثابت

E = إجمالي الصادرات

Ui = المتغيرات العشوائية

Bo , B1 , B2 , B3 = معلمات الأنموذج التقديري

ومن اجل اختبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً، وإجمالي القوى العاملة وإجمالي الاستيرادات وإجمالي رأس المال الثابت بوصفها متغيرات مستقلة في دالة الإنتاج باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$GDP = Bo + B1\,L + B2\,K + B3\,M + U$$

إذ أن:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

L = إجمالي القوى العاملة

K = رأس المال الثابت

M = إجمالي الاستيرادات

Ui = المتغيرات العشوائية

Bo, B1, B2, B3 = معلمات الأنموذج التقديري

استخدام برنامج (Minitab) في تقدير أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بتحليل الناتج المحلي الإجمالي لدول نامية مختارة للمدة (1990- 2009) بوصفه المتغير المعتمد لكونه ذو تأثير مباشر وغير مباشر للمتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج، باستخدام الأنموذج القياسي لتقدير اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي باستخدام دالة الإنتاج التي تفسر العلاقة الفعلية بين الناتج المحلي الإجمالي وعنصري العمل ورأس المال.

ثانياً- تحليل نتائج التقدير لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في التجارة الدولية

سيتم تحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية في التجارة الدولية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2009) وكالآتي:-

1. تحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية في التجارة الدولية

سيتم تحليل نتائج النماذج التقديرية لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وهي (إجمالي القوى العاملة، رأس المال الثابت، إجمالي الاستيرادات) في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) يوضح عدد المشاهدات ودرجات الحرية وعدد المتغيرات المستقلة المعنوية المستخدمة في الأنموذج، فضلاً عن القيم الجدولية لاختبار t واختبار F واختبار D.W وكالآتي:

عدد المشاهدات	درجات الحرية	عدد المتغيرات المستقلة المعنوية	القيمة الجدولية لاختبار t	القيم الجدولية لاختبار F	القيم الجدولية لاختبار D.W	
					DL	DU
20	1,18	1	1.734	4.41	1.158	1.391
20	1,17	2	1.740	3.59	1.015	1.536
20	1,16	3	1.746	3.24	0.857	1.728

الأردن **Jordan Imports**

GDP = 1.73 + 18.03 L + 7.55 K + 5.56 M
T = (7.08) (3.95) (8.12) (6.03)
F = 8.72 R-Sq = 0. 92 R-Sq (adj) = 0.91
D.W = 1.35

يتبين من الأنموذج التقديري للأردن بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية وبمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، و قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية وبمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 92٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 92% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 8٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان

تأثير كل من إجمالي القوى العاملة ورأس المال الثابت وإجمالي الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد[50]، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار(كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة[51] وذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

الجزائر Alger Imports

GDP = 1.27 - 409 L + 38.0 K - 1.71 M
T = (1.32) (- 4.3) (2.4) (- 3.3)
F = 5.03 R-Sq = 0.85 R-Sq (adj) = 0.85
D.W = 2.09

تشير نتائج الأنموذج التقديري للجزائر بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 85٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 85% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 15٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة وإجمالي الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي سلبياً، أما رأس المال الثابت ذو تأثير ايجابي، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، وباستخدام (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة، ذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

المغرب Morocco Imports

GDP = 2.94 + 19.16 L + 1.04 K + 4689 M

T = (0.84) (3.29) (2.58) (2.77)
F = 139.56 R-Sq = 0. 96 R-Sq (adj) = 0. 95
D.W = 2.25

تشير نتائج الأنموذج التقديري للمغرب بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد وبمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 96٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 96% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 4٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة وإجمالي الاستيرادات ورأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة وذلك عن طريق مقارنة قيمة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

تركيا Turkey Imports

GDP = 5.59 - 20.98 L + 91.12 K + 17.50 M
T = (2.43) (- 6.04) (7.26) (9.58)
F = 8.58 R-Sq = 0. 81 R-Sq (adj) = 0.80
D.W = 2.15

تشير نتائج الأنموذج التقديري لتركيا بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 81٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 81% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 19٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد

كان تأثير كل من إجمالي الاستيرادات ورأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما تأثير إجمالي القوى العاملة فقد كان سلبياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار (كلاين Klein) للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

تونس Tunisia Imports

GDP = - 8.09 + 74.95 L + 0.43 K + 33.33 M
T = (-9.25) (10.05) (5.35) (3.71)
F = 910.49 R-Sq = 0.99 R-Sq (adj) = 0.99
D. W = 1.59

تشير نتائج الأنموذج التقديري لتونس بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية وبمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 99٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 99% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 1٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة وإجمالي الاستيرادات ورأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، وباستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

سورية Syrian Arab Republic Imports

GDP = 2.83 + 23.23 L + 0.687 K – 65.23 M
T = (2.83) (8.08) (3.55) (- 9.40)
F = 134.86 R-Sq = 0.96 R-Sq (adj) = 0.95
D.W = 1.95

تشير نتائج الأنموذج التقديري لسورية بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 99٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 99% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 1٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة و رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما تأثير إجمالي الاستيرادات فقد كان سلبياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، وباستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

مصر Egypt Arab Republic Imports

GDP = 2.69 + 82.8 L + 5.16 K - 3.97 M
T = (2.48) (3.44) (27.72) (-5.31)
F = 312.39 R-Sq = 0.98 R-Sq (adj) = 0.98
D.W = 1.83

تشير نتائج الأنموذج التقديري لمصر بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 98٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 98% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 2٪

تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة و رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما تأثير إجمالي الاستيرادات فقد كان سلبياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، وباستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

2. سيتم تحليل نتائج النماذج التقديرية لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وهي (إجمالي القوى العاملة، رأس المال الثابت، إجمالي الصادرات) في الناتج المحلي الإجمالي وكالآتي:

الأردن Jordan Exports

GDP = 9.23 + 148 L + 173 E
T = (5.63) (2.73) (2.35)
F = 9.52 R-Sq = 0.72 R-Sq (adj) = 0.72
D.W = 2. 21

تشير نتائج الأنموذج التقديري للأردن بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 72٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 72% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 28٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة و إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

الجزائر Alger Exports

GDP = 8.32 + 316 L + 32.82 K + 15.95 E
T = (3.93) (10.62) (4.47) (8.81)
F = 422.42 R-Sq = 0. 98 R-Sq (adj) = 0. 98
D.W = 1.40

تشير نتائج الأنموذج التقديري للجزائر بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 98٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 98% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 2٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة ورأس المال الثابت وإجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

المغرب Morocco Exports

GDP = - 1.15 + 24.9 L + 1. 43 K
T = (0.42) (4.48) (4.09)
F = 126.54 R-Sq = 0. 65 R-Sq (adj) = 0. 65
D.W = 1.74

تشير نتائج الأنموذج التقديري للمغرب بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05) عدا إجمالي الصادرات، مما

يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 65٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 65٪ في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 35٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة و رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

تركيا Turkey Exports

GDP = 5.37 - 20.61 L + 1.45 K + 5.71 E
T = (2.99) (- 4.55) (7.95) (3.03)
F = 19.79 R-Sq = 0.84 R-Sq (adj) = 0.83
D.W = 2.16

تشير نتائج الأنموذج التقديري لتركيا بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 84٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 84% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 16٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من رأس المال الثابت وإجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، وسلبياً لإجمالي القوى العاملة، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

تونس Tunisia Exports

GDP = -7.85 + 73.17 L + 0.45 K + 60.36 E
T = (-9.93) (10.82) (11.47) (12.25)
F = 969.62 R-Sq = 0.99 R-Sq (adj) = 0.99
D.W = 1.64

تشير نتائج الأنموذج التقديري لتونس بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 99٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 99% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 1٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير كل من إجمالي القوى العاملة ورأس المال الثابت و إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن – واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، وباستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

سورية Syrian Arab Republic Exports

GDP = 3.83 + 24.5 L
T = (5.13) (19.52)
F = 34.7 R-Sq = 0.69 R-Sq (adj) =0.69
D.W = 1.87

تشير نتائج الأنموذج التقديري لسورية بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية بمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، و قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 69٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 69% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة

31٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير إجمالي القوى العاملة في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة القبول، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

مصر Egypt Arab Republic Exports

GDP = 365 - 864 L
T = (0.78) (- 5.6)
F = 109.71 R-Sq = 0.75 R-Sq (adj) =0. 75
D.W = 1.70

تشير نتائج الأنموذج التقديري لمصر بأن الاختبارات الإحصائية بالنسبة لقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجد ولية وبمستوى معنوية (0,05)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي إن المعلمات معنوية إحصائياً، وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجد ولية بمستوى معنوية (0,05)، أما قيمة معامل التحديد فقد بلغت 75٪ والتي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تؤثر بمقدار 75% في المتغير المعتمد وباقي النسبة والبالغة 25٪ تعود إلى متغيرات غير داخلة في الأنموذج، أما على مستوى الاختبارات الاقتصادية فقد كان تأثير إجمالي القوى العاملة في الناتج المحلي الإجمالي سلبياً ، أما على مستوى الاختبار القياسي فإن قيمة دربن– واتسون D.W كانت ضمن منطقة عدم التأكد، والأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بمستوى معنوية (0,05)، باستخدام اختبار كلاين للتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة التداخل الخطي فقد تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات لعل أهمها:

1. تتسم أسعار النفط العالمية بالتقلبات الشديدة نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم مما ينتج عن ذلك تقلبات في إيرادات الصادرات ومن ثم تقلبات في معدلات التبادل والنمو الاقتصادي.
2. ارتفاع نسبة الإنفاق على الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني زيادة الطلب على الاستيرادات وضعف القدرة الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي.
3. من سمات الدول النامية التركيز السلعي والجغرافي مما ينتج عن ذلك عدم استقرار الدخل من الصادرات فضلا عن ضعف تسويق الصادرات خاصة السلع الزراعية وسبب ظهور تلك المشكلة هو التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.
4. إن التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام يجعلها تعاني من مشكلة التقلبات في الأسعار وحجم الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات الصادرات وانخفاض مستوى الرفاه.
5. تواجه تلك الدول قيود على الطلب والعرض من السلع المنتجة بسبب التكتلات الاقتصادية فضلا عن معوقات في انخفاض الإنتاجية وضعف الأساليب التقنية الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج.
6. تبين من تحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لإجمالي الاستيرادات بان مؤشر إجمالي القوى العاملة كان ذا تأثير ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن والمغرب وتونس وسوريا ومصر وسلبياً في كل من الجزائر وتركيا، أما تأثير رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي فقد كان

ايجابياً في جميع الدول قيد الدراسة وهي مصر وتونس وتركيا والجزائر والأردن و سوريا والمغرب، كذلك كان تأثير مؤشر إجمالي الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي ايجابياً في كل من الأردن والمغرب وتركيا وتونس وسلبياً في كل من الجزائر وسوريا ومصر.

7. يتضح من تحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لإجمالي الصادرات بان مؤشر إجمالي القوى العاملة كان ذا تأثير ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن والمغرب والجزائر وسوريا وتونس وسلبياً في كل من تركيا ومصر، أما تأثير رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي فقد كان ايجابياً في جميع الدول قيد الدراسة، كذلك كان تأثير إجمالي الصادرات ايجابياً في كل من الأردن والمغرب والجزائر وتركيا وتونس، وسلبياً في كل من سوريا ومصر.

المقترحات

استناداً إلى الاستنتاجات أعلاه يقدم البحث المقترحات الآتية:

1. تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على إيرادات المواد الأولية الخام كالنفط.
2. تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية ومن ثم المنافسة في الأسواق العالمية.
3. ضرورة تكوين تكتلات اقتصادية فيما بينها.
4. دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لسد الحاجة المحلية وترشيد الاستيرادات بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
5. تطوير القطاعات الإنتاجية باستخدام الأساليب التقنية الحديثة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، ومحاولة تشجيع التصدير وترشيد الاستيراد.

Directional evolution of foreign trade and its impact on economic growth of developing countries selected for the period (1990 - 2009)

A. Samer Hanna Behnam
Assistant Lecturer, Department of Economics, College of

Abstract

This research Interested in foreign trade transactions, the ongoing trade across national borders through trade exchange between the State and the outside world, to achieve the advantages of specialization and international division of labor, but the reason that foreign trade is attributable to differences in the distribution of natural wealth and gained between the countries of the world, and not being able to achieve self-sufficiency as a result of distribution asymmetric to the factors of production, so it should specialize in the production of some goods at low cost and highest efficiency, differing production costs, circumstances and tastes, preferences and other was one of the factors that led to the establishment of foreign trade, as it occupies the importance of the economies of most of these countries being the engine a basis for economic growth, exports are manufactured is the base engine for accelerating economic growth, also affect the import of capital goods, industrial and agricultural directly to move the growth of commodity sectors, especially industry and agriculture.

هوامش ومصادر البحث

(1) ندى سهيل سطام الدليمي، 2004، اليورو ومستقبله في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص 6.

(2) عبدالرشيد بن ديب، 2003، تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص5.

(3) سعد محمود خليل الكواز، 1995، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة (1958– 1990)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص11.

(4) د. احمد الكواز، 2009، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 81، السنة الثامنة، الكويت، ص3 .

(5) د. احمد الكواز، 2008، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، السنة السابعة، الكويت، ص13.

(6) D.B. David and D. H. Papell, 1997, Internatioal Trade and Structural Change, journal of internatioal economics, vol 43,issue, 3-4. www.nber. org. pdf.

(7) C. I. Bradford, Jr., and Willian. H. Branson, Patterns of Trade and Structural Change. www.nber.org. pdf.

(8) د. احمد الكواز، 2009، دور التجارة الخارجية في النمو والتنمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص11. www.arab-api.org.pdf.

(9) د. احمد الكواز، 2009، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81، السنة الثامنة، الكويت، ص6.

(10) د. غازي صالح محمد الطائي، 1999، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص80 .

(11) سعد محمود خليل الكواز، 1995، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة (1958 – 1990)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص22.

(12) هاشم محمد سعيد رشيد الزيباري، 2006، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980 – 2004)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق ص6.

(13) D.R. Appleyard and Athers, 2006, International Economics, Mc Graw–Hill Irwin , New York , fifth edition.

(14) وصاف سعيدي، 2002، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر – الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، ص8.

(15) عبدالرشيد بن ديب، 2003، تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص43.

(16) ثريا حسن صديق، 2005، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان / دراسة قياسية، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية

لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس،العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 25.

(17) طه يونس حمادي ، 1985، اثر استيرادات السلع الوسيطة على النمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959– 1980)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص104.

(18) سوعيد محمد علي فركاجي، 1999، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة 1970- 1994، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الموصل،العراق، ص80 .

(19) د. عبدالهادي الرفاعي، د. محمد عكروش، هناء يحيى سيد احمد ، 2005، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة (1990- 2003)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (1)، سوريا ، ص2.

(20) H. Hesse, 2007, Export Diversification and Economic Growth, Yale University, International Monetary Fund , p3.

(21) سوعيد محمد علي فركاجي، 1999، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة 1970- 1994، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص16.

(22) محمد حشماوي، 2006، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 6.

(23) هاشم محمد سعيد رشيد الزيباري، 2006، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980 – 2004)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق ص10.

(24) نفس المصدر، ص11.

(25) سعد محمود خليل الكواز، 1995، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة (1958 – 1990)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص36

(26) د. سعد محمود الكواز، هاشم محمد سعيد، 2009، اتجاهات مكونات الصادرات والاستيرادات بين تركيا والاتحاد الأوربي وتغير توزيعها الجغرافي للمدة (1980 – 2004)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، السنة 6، العدد 16، ص 109.

(27) عمر هشام صباح الفخري، 2006، اثر متضمنات منظمة التجارة العالمية في الصادرات المصنعة لعينة مختارة من الدول النامية، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(28) B. Balassa, 1984, Trade Between Developed and Developing countries, the decade ahead , www. oecd. org.pdf.

(29) B. Balassa, 1982, Trends in international trade in manufactured goods and Structural Change in industrial countries , www. oecd. org.pdf.

(30) محمد قويدري، 2002، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة الاغواط، الجزائر.

(31) مولود حشمان، عائشة مسلم، 2005، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2004)، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر.

(32) د. محمد صالح تركي القريشي، فواز جارالله الدليمي، 1990، مقدمة في الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

(33) Issues Brief, 2001, Global Trade Liberaliation and The Developing countries, IMF.

(34) j. Balaguer and M.Cantavella, jorda, 2002, Structural Change in Exports and Economic Growth: Cointegration and Causality Analysis for Spain (1961-2000) www.ivie.es.pdf.

(35) M. Parameswaran and P. N. R. Ulloor and T, Kerala, 2007, International Trade and Structural Change in Indian industry, Trade Iinduced Structural Change and its implications for technological progress: Evidence from Indian manufacturing industry, Centre for Development Studies.

(36) R. ushiyama, 2007, Signs of a Structural Change in Indian trade, jcer staff report, Japan center for economic research , www.jcer.or.jp. pdf.

(37) Structural Dynamics of International Trade and Material Consumption: A Cross- National Study of the Ecological Footprints of Less - Developed Countries, www.jwsr.ucr.edu.pdf.

(38) United Nations, 2005, Trade And Development Report, Confernce On Trade And Development Genevaunted Nations, New York and Geneva.

(39) -----, 2004, trade and global Economy The role of international trade in productivity, economic reform and growth Crown copyright.

(40) D.C.Colander, 2006, Economics, Mc Graw– Hill Irwin, New York, sixth edition, Middlebury College.

(41) J. Fagerberg and M. Srholec, 2004, Structural Change in Internatioal Trade, Cause, Impact and Response, Revue economique , vol 55 , n 6.

(42) J. Fagerberg, 1990, Structural Change in International Trade - who gain, who lose? OECD countries , Oslo university, Norweg.

(43) J. Howard, 2004, Free Trade and Economic Development , center for international private enterprise , C I P E. www.cipe – Arabia . org. pdf.

(44) عبدالحميد سليمان ظاهر، 1996، اثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة 1952 – 1990 أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص3 .

(45) نفس المصدر، ص 51.

(46) W. J.Coleman, 2005, Terms-of-Trade, Structural Transformation, and Japan's Growth Slowdown, Duke University.

(47) هاشم محمد سعيد رشيد الزيباري، 2006، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980 – 2004)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق ص11.

(48) د. إسماعيل شعبان، د. نزار قنوع، د. جمال العص، 2002، تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية (1970–2000)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (24) العدد (4)، سوريا.

(49) عبدالله بن سليمان السكران، 2002، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1970 – 1999)، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع،العدد الثامن، جامعة الملك سعود، السعودية.

(50) أموري هادي كاظم، 2005، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

(51) حسين علي بخيت، سحر فتح الله، 2002، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

(52) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2007، 2008 ، 2009

(53) The World bank Group 2007 , 2008 , 2009.

(54) World bank – World Tables 2007, 2008 , 2009.

(55) World bank Data Bases.

(56) World Development Wdi Statistics.

(57) www. Arab- api. org. pdf.

(58) www. Arab- ency.com. pdf.